

سوريا

القابون دخلت دائرة التسويات: دمشق أكثر أمناً

الماضي، من دون أن يسفر الهجوم عن تغيير في خريطة السيطرة هناك. على الصعيد السياسي، ينتظر أن تصل اليوم الوفود المشاركة في جولة المحادثات المقبلة إلى مقر إقامتها في جنيف، للمشاركة في الاجتماعات التي ستنتقل غداً، وسنمتد لثلاثة أيام فقط لتختتم يوم الجمعة المقبل. وعقب إعلان نائب المبعوث الأممي رمزي عز الدين رمزي، من دمشق أول من أمس، تفأؤله بأن «موقف دمشق سيكون بناءً خلال الاجتماع المقبل»، أكدت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة حضورها لجولة المحادثات عقب اجتماعها في الرياض ولقائها مع عدد من المسؤولين السعوديين، وعلى رأسهم وزير الخارجية عادل الجبير. (الأخبار)

محيط مثلث دمشق - بغداد - تدمر، شهدت منطقة جبال الشومرية في ريف حمص الشرقي اشتباكات بين وحدات الجيش وتنظيم «داعش»، إثر محاولة الأخير التقدم واستعادة عدد من النقاط التي خسرها الأسبوع

تنطلق غداً جولة جديدة من محادثات «جنيف» تستمر ثلاثة أيام

طلب المسلحون التسوية بعد سيطرة الجيش على نفق رئيسي كان يصل إلى عربيت (ا ب ب)



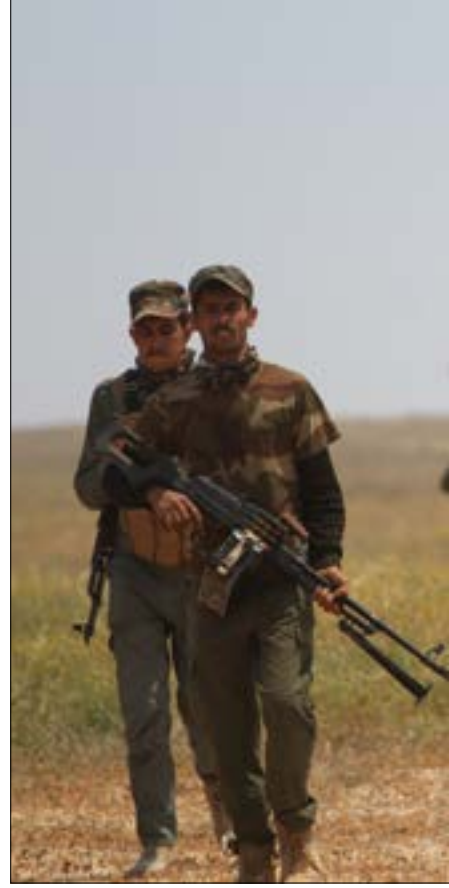
المعارضة النار باتجاه عدد من المسلحين المغادرين وعوائلهم، والذي أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة عدد آخر. ولم يتم الكشف عن أسباب الحادثة وملابساتها، غير أن صفحات معارضة قالت إن إطلاق النار جاء على خلفية عبور عدد من عائلات المسلحين من أبناء الغوطة الشرقية عبر عدد من الأنفاق باتجاه القابون، بنية الخروج ضمن اتفاق التسوية نحو ريف إدلب. وبالتوازي مع انطلاق تسوية القابون التي ستنفذ على مراحل، تواصلت عمليات خروج المدنيين والمسلحين الراغبين في المغادرة من حي برزة المجاور نحو ريف إدلب. واستكملت أمس الدفعة الثالثة بحسب الاتفاق، على أن تخرج خمس دفعات إضافية من الحي، قبل إعلانه خالياً من السلاح، وبدء عودة الخدمات الحكومية بالتوازي مع تسوية أوضاع الراغبين في البقاء. وعقب الانتهاء من تنفيذ الاتفاقيين في برزة والقابون، سوف يتمكن الجيش من تركيز جهوده على المناطق المجاورة لدمشق من الجانب الشرقي، بدءاً من حي جوبر وشمالاً حتى زملكا وعربين وحرستا، الملاصقة لطرق دمشق - حمص الدولي. كما سيخفف خروج القابون وبرزة من معادلة السلاح، الضغط على مشفى تشرين العسكري المجاور للحيين، كما عن ضاحية الأسد ومدخل دمشق الشمالي البديل الذي يعبر من منطقة التل نحو عش الورور وبرزة.

وبالتوازي مع التطورات في محيط دمشق، شهدت معظم جبهات الميدان هدوءاً واضحاً، شابته اشتباكات متفرقة ومحدودة في ريفي اللاذقية وغوطة دمشق الغربية والقيصرية. وبدا لافتاً ما تناقلته مواقع معارضة عن قصف قوات الجيش مواقع فصيل «أسود الشرقية» في محيط منطقة بئر القصب في ريف دمشق. وفيما ثبت الجيش نقاطه على طريق البادية، في

بعد تحييدها عن أنفاق «مناطق تخفيف التوتر» الموقع في أستانا. شهدت منطقة القابون تسوية مع الدولة السورية. بعد تصعيد الجيش عملياته العسكرية ونجاحه في عزلها عن الغوطة الشرقية

بعد أشهر من المعارك العنيفة التي تخللتها هدن مؤقتة، دخلت منطقة القابون على غرار برزة وحي تشرين في إطار التسويات، عقب اندفاعه قوياً للجيش على أطراف الحي وسيطرته على الأنفاق الرئيسية الواصلة إلى غوطة دمشق الشرقية. الانهيار الذي أصاب المجموعات المسلحة جاء بعد سيطرة الجيش على أحد أهم الأنفاق القليلة التي كانت تمدها بالسلاح من الغوطة. ويصل هذا النفق بين القابون ومنطقة عربين في الغوطة الشرقية. ووفق ما أعلنت مصادر ميدانية، فإن هذا النفق هو واحد مما يزيد على 10 أنفاق تم اكتشافها بعد تقدم الجيش الأخير.

الاتفاق جاء تنفيذه سريعاً، لكون الجزء الأكبر من تفاصيله كانت قد درست على مراحل المفاوضات السابقة التي تعثرت حتى أول من أمس. وخلال يوم واحد، تم الانتهاء من مرحلة التسوية الأولى، بخروج 2289 شخصاً، بينهم 1058 مسلحاً، وفق الأرقام الرسمية التي أعلنتها دمشق، إلى ريف مدينة إدلب. واستكملت الدفاعات خلال اليوم الأول بنجاح، برغم التوتر الذي وقع جراء إطلاق أحد قادة الفصائل



تكلفة ممكنة. أما المرحلة الثانية، فتهدف إلى استعادة مدينة البعاج، فيما المرحلة الثالثة ستكون الوصول إلى الحدود السورية. ويأمل عدد من قادة «الحشد» أن تحقق العمليات كامل أهدافها، وتصل القوات إلى الحدود، قبل أن «يقفز فيتو». إقليمياً أو دولياً. يعيق التقدم، ويحيل الهجوم إلى تثبيت، وإنشاء قواعد ثابتة على غرار ما حصل في محيط تلعفر. في المقابل، حصّن «داعش» مواقعه في منطقة جنوب غرب الموصل، وتحديداً عند محاور التقدم للقوات المهاجمة، حيث أنشأ قواعد نارية عديدة استخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة الصاروخية. وكانت قوات «الحشد» قد عزلت القيروان عن منطقة سنجار، واستعادت قريتي خيلو، شمال القيروان، وتل قصب، شرقها.

منشأته

عام 2025 إلى 6,5 ملايين متر مكعب، وهو حجم الاستهلاك المتحقق في عام 2010. كذلك الأمر بالنسبة إلى مادة الفيول الضرورية لقطاعي الصناعة والكهرباء، فالاستهلاك المحلي من هذه المادة يتوقع له أن يرتفع من 1,8 مليون طن في العام الماضي إلى 3,3 ملايين طن هذا العام، ويواصل الارتفاع ليصل في عام 2025 إلى الكمية المستهلكة في سنوات ما قبل الأزمة والبالغة نحو 5,1 ملايين طن سنوياً.

زيادة الاستهلاك تفرضها عدة متغيرات سيكون لازماً على الحكومة السورية التعامل معها بطريقة مختلفة عن السابق، فكثير من السكان لم يستطيعوا خلال السنوات السابقة الحصول على احتياجاتهم الضرورية من المشتقات النفطية، سواء لأغراض التدفئة أو الزراعة أو الصناعة. كما أن عودة النازحين والمصالحات الجارية ستزيد من معدلات استهلاك المشتقات النفطية، هذا إضافة إلى أن اهتمام الحكومة بزيادة حجم الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات السوق المحلية وتخفيض فاتورة المستوردات سيطلب دون شك زيادة ليست بالقليلة في استهلاك المشتقات النفطية.

إيرادات تصل إلى نحو 82 مليار دولار خلال الفترة نفسها، أي ما معدله سنوياً نحو 4,8 مليارات دولار، فهل هذه العوائد تشكل سبباً لتدخل كثير من الدول في الشأن السوري؟ أم أن «الكعكة» هي في الاكتشافات المنتظرة التي كثر الحديث عنها، ولا سيما في المياه الإقليمية؟ مع الإشارة إلى أن إعادة تأهيل المنشآت النفطية القائمة وإصلاحها وبناء منشآت جديدة، بدءاً من الحقول إلى خطوط النقل فالمعامل والمصافي، تحتاج إلى مبالغ ضخمة تقدر بنحو 12 مليار دولار.

الاستهلاك إلى ارتفاع أيضاً
مقابل «تعافي» الإنتاج النفطي الوطني، فإن معدلات الاستهلاك المحلي ستشهد هي الأخرى زيادة ملحوظة بدءاً من العام الحالي أيضاً، لكن يلاحظ أن البلاد ستحتاج إلى ثماني سنوات قبل أن يعود استهلاكها من المشتقات النفطية إلى ما كان عليه قبل الأزمة، فمثلاً وبحسب التقديرات الأخيرة فإن استهلاك البلاد من مادة المازوت سيرتفع من 1,9 مليون متر مكعب هذا العام إلى 2,3 مليون متر مكعب في العام المقبل، ثم سيقفز سنوياً بمعدل وسطي قدره 500 ألف متر مكعب ليصل في

الجديدة التي تحققت خلال سنوات الأزمة، والتي كان معظمها في المنطقة الوسطى. وتأسيساً على هذه التقديرات، تتوقع وزارة النفط أن يكون وسطي الإنتاج السوري خلال الفترة الممتدة من عام 2019 ولغاية عام 2035 نحو 265 ألف برميل يومياً من النفط، ونحو 21 مليون متر مكعب من الغاز النظيف يومياً، وهذه كميات من شأنها تحقيق

واقع إنتاج النفط

توقّف إنتاج سوريا من النفط الخفيف منذ النصف الثاني لعام 2012، فيما توقّف إنتاج النفط الثقيل اعتباراً من الشهر الثالث من عام 2013 نتيجة للتخريب الذي طال منظومة النقل. بالتوازي، انخفضت معدلات إنتاج الغاز بدءاً من النصف الثاني لعام 2012. كذلك، تقع حقول النفط والغاز ومحطات النقل والتحويل في محافظة الحسكة حالياً، تحت سيطرة «وحدات حماية الشعب» الكردية، وعلى رأسها حقول الجبسة وكوكب ومعمل غاز الجبسة. وبدورها، تخضع حقول النفط والغاز في دير الزور والبوكمال والرشد، وعلى رأسها حقل عمر النفطي، لسيطرة تنظيم «داعش». فيما يتقاسم الأخير السيطرة على حقول ومحطات ومعامل الغاز في المنطقة الوسطى.

أما بالنسبة إلى الغاز النظيف، فإن التقديرات تشير إلى أن إنتاج البلاد هذا العام سيصل إلى 10,5 ملايين متر مكعب، يرتفع في العام القادم ليصل إلى 15,5 مليون متر مكعب، ثم إلى 23,3 مليون متر مكعب في عام 2019، وليحقق في العام التالي أعلى معدل له 24,8 مليون متر مكعب، بزيادة قدرها 16,6% عن إنتاج ما قبل الأزمة، وهذه زيادة تعود إلى الاكتشافات

محافظة دير الزور حيث حقول النفط الأكثر إنتاجاً في ريف المحافظة. وبناء على أولوية تحرير حقول النفط والغاز، فقد بنت وزارة النفط توقعاتها حول مستقبل الإنتاج النفطي والغازي لغاية عام 2035، ويلاحظ من البيانات التي حصلت عليها «الأخبار» أن الإنتاج النفطي والغازي يبدأ بالارتفاع تدريجياً بدءاً من العام الحالي، ويستمر كذلك حتى عام 2022 بالنسبة إلى الإنتاج النفطي، وبعام 2020 للإنتاج الغازي، حيث يبدأ إنتاج كلتا المادتين بالتراجع تدريجياً، ليستقر عند مستوى 200 ألف برميل نفط يومياً في عام 2032، ونحو 16,6 مليون متر مكعب من الغاز النظيف يومياً في العام نفسه. وتظهر البيانات المذكورة أن إنتاج سوريا سيصل في نهاية هذا العام إلى نحو 68 ألف برميل نفط يومياً، ليرتفع في العام المقبل ليصل إلى 105 آلاف برميل، وإلى 221 ألف برميل في عام 2019، ثم إلى 263 ألف برميل في عام 2020، وإلى 308 آلاف برميل في عام 2021، وليحقق في عام 2022 أعلى معدل إنتاج وقدره 310 آلاف برميل، أي ما نسبته 80,5% من إجمالي إنتاج البلاد ما قبل الأزمة.